الدرس الخامس: الاقتراب المؤسسي الحديث

- **أهداف الدرس:**

- التعرف على نشأة وتطور الاقتراب المؤسسي، وعلى المقصود بالاقتراب المؤسسي، مع بيان خصائصه واستخداماته، وأهميته في العلوم السياسية، وتحديد معايير قياس مستوى المؤسسية، وأخيرا تقييمه.

- **أسئلة الدرس:**

- كيف نشأ وتطور الاقتراب المؤسسي؟
- ما المقصود الاقتراب المؤسسي؟
- ما هي خصائص الاقتراب المؤسسي؟
- ما هي استخدامات الاقتراب المؤسسي؟
- ما هي أهميته في العلوم السياسية؟
- ما معايير قياس مستوى المؤسسية؟
- ما تقييم الاقتراب المؤسسي؟

- **عناصر الدرس:**

1- نشأة وتطور الاقتراب المؤسسي
2- تعريف الاقتراب المؤسسي
3- خصائص الاقتراب المؤسسي
4- استخدامات الاقتراب المؤسسي
5- أهمية الاقتراب المؤسسي في العلوم السياسية
6- معايير قياس مستوى المؤسسية
7- تقييم الاقتراب المؤسسي

تمهيد:

يولى هذا الاقتراب أهمية بالبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية، بربط كل ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة وازداد الاهتمام باستخدام الاقتراب المؤسسي في دراسة السياسة العامة، بمعنى ما هي الآثار التي تتركها المؤسسة في مخرجات الدولة؟ حيث يفترض في المؤسسة أنها المتغير المستقل وأداء المؤسسة هو

المتغير التابع، وأن هناك مجموعة خاصة جدا من المؤسسات لها تأثير الكبير إن لم يكن الغالب في الحياة السياسية لكل بلد من البلدان.

1- نشأة وتطور الاقتراب المؤسسي: انتقل التحليل السياسي من المرحلة التقليدية التي تميز فيها البحث بطرق ووحدات تحليل أضفت عليه الطابع الشكلي التأملي الوصفي غير المقارن إلى المرحلة الحديثة والتي تميز فيها البحث بفصل الواقع عن القيم الموضوعية واستعمال المناهج الكمية والكيفية واستعمال النظريات والاقترابات التي تستعمل كإطار لتصنيف وتحليل عدد كبير من المعلومات حول مختلف النظم السياسية.

ولذلك مر الاقتراب المؤسسي بمرحلتين:

أ - المرحلة التقليدية: كان الاهتمام فيها بدراسة الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث تم التركيز على الطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية ويغلب عليه النظرة الوصفية والتاريخية والقانونية، ويتجاهل الفاعلين غير الرسميين كالطبقات الاجتماعية، والقوى السياسية، واستمرت هذه المرحلة حتى بروز المدرسة السلوكية.

ب- المرحلة الحديثة: ظهرت المؤسسية الحديثة في أواسط الستينات على يد العالم السياسي الأمريكي" صامويل هنتغتون" في كتابه" النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، إلا أنها برزت بشكل جلي في الثمانينات.

فإلى جانب دراسته لمؤسسات الدولة الرسمية بدراسة الدساتير والقوانين واللوائح والهيئات والاختصاصات فيها، أصبح يدرس الاقتراب المؤسساتي كذلك المؤسسات غير الرسمية من أحزاب سياسية وجماعات وقوى فاعلة في المجتمع حتى ولو لم ينص عليها الدستور، وذلك بالتركيز على الأبنية والجماعات والقيادات والأدوار وعمليات التفاعل والصراع والتكامل بها والتكيف والاستقلال والكفاءة والفعالية. وشخصية الأفراد شاغلي المناصب وإدراكاتهم وما يمثلونه من نماذج وعمليات للتنشئة والاتصال والتفاعل ومن دوافع وقيم واتجاهات.

فالاقتراب المؤسسي يدرس الظاهرة السياسية من ثلاث جوانب رئيسية:

أ- جانب شرعية المؤسسة: أي مدى خضوعها للقواعد الدستورية المنظمة للمؤسسات.

ب- جانب شكل المؤسسة: أي النمط البنائي. التراتبي (الهيراركي السلمي) لها وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى.

ج- جانب تفاعل المؤسسة: أي رصد التأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة التي توجد بهاء وهنا تدخل السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية التي تتبادل التأثير مع المؤسسة التي تعيش ضمها.

2- تعريف الاقتراب المؤسسي: يركز على المؤسسة كوحدة تحليل أساسية لتفسير الظواهر السياسية، باعتبار المؤسسة متغيرا مستقلا يؤثر على الفواعل الأخرى، وعلى معتقداتهم واستراتيجياتهم المنتهجة في مختلف المجالات.

وهناك اتجاهان في دراسة المؤسسات، اتجاه تقليدي واتجاه حديث، فالاتجاه التقليدي اهتم بدراسة الأبنية والهياكل الرسمية، ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، حيث ركز على مواضيع: مثل الدولة، الحكومة، البرلمان، السلطة القضائية، الجهاز الإداري، ..الخ، أما المؤسسية الحديثة فهي أحد إفرازات الثورة السلوكية، وقد غيرت مفهومها للمؤسسة، واتجهت في التحليل المؤسسي في إطار تفاعل المؤسسة مع البيئة المحيطة بها، وقدرتها على التكيف والاستمرار، ولم تعد الدراسة قاصرة على المؤسسات الرسمية الدستورية، بل شمل كل أنواع المؤسسات التي لها دور في صناعة القرار أو المشاركة فيه.

3- خصائص الاقتراب المؤسسي: يتميز الاقتراب المؤسسي بشقيه التقليدي والحديث بعدة خصائص أهمها:

-اعتبار المؤسسة وحدة أساسية للتحليل.

-التركيز على مختلف الجوانب في تحليل الظاهرة السياسية منها الجانب الرسمي وغير الرسمي للمؤسسات.

-تصنيف وظائف المؤسسات، والاهتمام بالتحليل القيمي للمؤسسات.

-غلبة الطابع المؤسسي القانوني لهذا الاقتراب مع الاهتمام بالتطور التاريخي للمؤسسة.

4- استخدامات الاقتراب المؤسسي: يقوم هذا الاقتراب بوصف المؤسسة، وإجراء مقارنة بين مختلف المؤسسات سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وفق مجموعة من المعايير:

أ- الهدف من تكوينها: هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وهل القصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء، أو لمجرد إضفاء شرعية زائفة.

ب- مراحل تطورها: تحديد العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة وأدائها، وهل التطور الذي لحق بالمؤسسة كان بفعل نضجها وتطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية .

ج- تجنيد الأعضاء في المؤسسة: الملاحظ أن عملية التجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.

5- أهمية الاقتراب المؤسسي في العلوم السياسية: تنبع أهميته في أنه يعمل على شرح التأثير المتبادل والمفتوح بين الدولة والمجتمع من خلال المؤسسات الموجودة، أي أنه يبين لنا دور المؤسسات باختلاف أنواعها وأدوارها في الحياة السياسية لأن أنماط الجماعات والمؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيروقراطية وغيرها تؤثر في العملية السياسية وتؤثر في أداء الدولة واستقرارها كما تؤثر في العلاقة بين المجتمع والدولة وتختلف قدراتها التأثيرية باختلاف خصائصها وطرق عملها كما تؤثر المؤسسات في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع فهي وسيط بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع.

6- معايير قياس مستوى المؤسسية: تعددت المعايير التي استخدمها الباحثون في دراسة المؤسسات، وفقا لدراسة صموئيل هنتنغتون فإن النظم السياسية تختلف فيما بينها في قوة الحكم ودرجته لا في شكل الحكم، أي في مدى امتلاك الأنظمة السياسية لمؤسسات فعالة ومتعددة الأبنية والوظائف. وقد حدد أربعة مقاييس لقياس مستوى المؤسسة وهذه المعايير هي:

أ- معيار التكيف: ويقصد به مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار، والتكيف مع التأثيرات الداخلية والخارجية والتحديات التي تواجهها وكلما زاد نجاح المؤسسة في مواجهة تحديات بيئية مختلفة فإنها تكتسب عبر الزمن قدرة تكيف أعلى.

ب- معيار التعقيد: يرى هنتنغتون أنه كلما ازداد التنظيم تعقيدا، ارتفع مستواه المؤسسي، ويمكن رؤية التعقيد في التنظيمات من خلال مؤشرين:

- درجة تعدد وحدات المؤسسة الفرعية وتنوعها،
- درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها .

ج- معيار الاستقلالية: ويقصد بها "مقدار الوجود المستقل للتنظيمات بعيدا عن تأثير فواعل مختلفة، فكلما تمتعت المؤسسة باستقلالية كلما أمكن وصف النظام السياسي بأنه

نظام مؤسسات، وفي المقابل كلما كان النظام السياسي تابعا وخاضعا لنفوذ فئات اجتماعية عائلية، عشائرية وغيرها كلما فقد استقلاليته التي تقاس بمجموعة من المؤشرات هي:

- الاستقلالية في الميزانية
- الاستقلالية في تولي المناصب وتجنيد الأعضاء داخل المؤسسة .

د- معيار التماسك: ويقصد به درجة الرضا والاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة، ويقاس بالمؤشرات التالية:

- مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.
- مدى وجود خلافات داخل المؤسسة، وما إذا كانت تتعلق بمبادئ المؤسسة وبأهدافها أو بقضايا هامشية.
- مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة.

7- تقييم الاقتراب المؤسسي: رغم أهمية الاقتراب المؤسسي في تحليل الظواهر السياسية، وفي تحليل الأنظمة السياسية وفق درجة مأسستها، حيث يرى أن السياسة هي نتائج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، إلا أن ما يؤخذ عليه أنه يصف المؤسسات دون بيان أنماط التفاعل داخل كل مؤسسة، وعدم صلاحية هذا الاقتراب لدراسة نظم الحكم في المجتمعات البدائية التي تخلو من المؤسسات السياسية الحديثة، بالإضافة إلى عدم الربط بين المؤسسة وأعضائها حيث أن هذه العلاقة تكاملية، لذلك ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم والسياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة بعين الاعتبار.

- المراجع:

- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيره، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي، 1968
- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دون طبعة، الجزائر، دار هومة، 2002.
- عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة. الجزائر، جامعة سعيدة مولاي الطاهر، 2008 .

– نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسات المقارنة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

– دالع وهيبة، مطبوعة في منهجية البحث في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية، 2021/2020.